

علمه تعالى وجوب بقاؤه وهو المطلق بقوله **واما برهان وجوب**
مخالفة تعالى الحوادث فلانه لو كانت شيئا منها لكان حادثا
مثلا وذلك محال لما عرفت **قبل من وجوب قدمه تعالى في نهاية**
 يعني انه لو ثبت الشبه بعينه تعالى وبين شي من مخلوقاته لزم
 حدوثه لانه لو احدهم وجب ان يعجز كعجزهم فلا يقدرون على خلق
 شي لان ما جازاه في المثل يجوز على المماثل وذلك محال لما عرفت
 من وجوب قدمه تعالى وبقاؤه وايضا لو ماثل تعالى شي من
 الحوادث لزم حدوثه لاجل مماثلته ولزم قدمه لاجل اولوحيته
 وكون الشئ قديرا حادثا محال قوله **واما برهان وجوب قيامه**
تعالى بنفسه فلانه لو احتاج الى محل كان صفة والصفة لا تتفق
 بصفات المعاني ولا المعنوية وهو لا اجل وعزيج انصافه
 ، **واما فليس بصفة** ولو احتاج الى مخصص لكان حادثا كيف وقد
قام البرهان على وجوب قدمه تعالى وبقاؤه قد تقدم معان
 قيامه تعالى بنفسه انه عبارة عن استغناؤه تعالى عن ذات يقوم
 وعن الفاعل في كل المصنوع هناك ليل الاستغناء عن الذات والفاعل
 فعال

فقال انه تعالى لو احتاج الى ذات يقوم بها لزم ان يكون صفة وكونه
 تعالى صفة محال لان الصفة يستحيل ان يقوم بها صفات المعاني
 والمعنوية فلو قامت بها لزم التسلسل لانه اذا قامت صفة
 بتوحيته بصفة اخرى لزم ان تقوم بها صفة اخرى وهكذا الى غير
 نهاية فدخل في الوجود ما لا نهاية له من الصفات التوحيته
 وذلك محال وبان لك استحالة كون الصفة محلا لقيام صفات
 المعاني والمعنوية والبرهان القاطع دل على وجوب انصافه
 تعالى بهما فوجب ان يكون ذاتا وتلك الذات غنية عن الفاعل
 اذ لو احتاج الى فاعل لزم الحدوث وهو باطل لما تقدم من برهان
 العدم والبقا قوله **واما برهان وجوب الوجودانية له تعالى** فلانه
لو لم يكن واحدا لزم ان لا يوجد شي من العالم للزوم تجزئه
حينئذ يعني انه لو كان تعالى مماثل له في الوهية لزم ان لا
 يوجد شي من العالم للزوم تجزئه حينئذ وبانه لو فرضنا اتفاق
 العين على وجودهما في زمان واحد لزم ان لا يوجد الا كالممكن
 لانه يستحيل وقوع العتق من فاعلين وببإيمان الجوهر الفرع وهو الشئ